مؤتة للبحوث والدراسات، المجلد السابع، العدد الاول، ١٩٩٢

# الحركات الإعرابية بين الدلالة الصوتية والدلالة النحوية

د. عبد القادر مرعي الخليل*
جامعة مؤتة

تاريخ استلام البحث ١٨/٩/١٩٩١ تاريخ قبوله للنشر ١٢/٢/١٩٩٢

## ABSTRACT

### The inflectional Parsing Between the Phonetic Indication and the Syntactix Indication

**This study aims at giving the phonetic indication as well as the syntactic indication in the inflectional parsing and moreover to shed some light on the relationship between the two indications. Also it tries to show the relationship between the inflectional parsing and the written symbol.**

**The researcher has surveyed the opinions of the Arab linguists both traditional and modern in the inflectional parsing, then he has given his own opinion showing that there are two functions for the inflectional parsing: The first one is phonetic which is represented in linking parts of speech because the sounds of Arabic are originally consonant or Voweless. The second function is syntactic, for instance, the ḍamma (the short vowel sign u) shows the joining or linking between the two basic elements of the sentence, that is, the subject and the predicate. The fatḥa, (the short vowel sign a) shows the emphasis on the new meaning which is added by the extra parts of the sentence on the two basic elements of it (the subject and the predicate). The kasra (the short vowel sign i) shows idaafa construction and the substitution to the possessed and make it as one of its dedpendents.**

**The study has shown that there is a clear association between the phonetic and the syntactic indication in the inflectional parsing. Also, it shows that there is a clear association between the indication of these inflections on one hand and the written symbol on the other.**

## ملخّص

لقد هدفت هذه الدراسة إلى الكشف عن الدلالة الصوتية والدلالة النحوية للحركات الإعرابية، والكشف عن العلاقة بين هاتين الدلالتين، كما هدفت إلى بيان العلاقة بين دلالة هذه الحركات وبين الرمز الكتابي لها.

* استاذ مساعد، قسم اللغة العربية، كلية الاداب، جامعة مؤتة.

وقد استعرض الباحث آراء علماء العربية القدماء وآراء علماء اللغة المحدثين في دلالة الحركات الإعرابية، ثم عرض رأيه الخاص مبينا أنّ للحركات الإعرابية وظيفتين، وظيفة صوتية تتمثل في وصل الكلام لأن الأصل في أصوات العربية أصوات صامتة، أو ساكنة، ولمّا كان المتكلم لا يستطيع بناء كلمة أو أكثر من حروف جميعها ساكنة، لجأ إلى هذه الحركات لوصل الكلام. كما تؤدي هذه الحركات وظيفة نحوية أخرى، فالضمة تدل على التضام بين ركني الجملة الأساسيين (المسند والمسند إليه) والفتحة تدل على التركيز على المعنى الجديد الذي تضيفه الفضلات إلى ركني الجملة الأساسيين والكسرة تدلّ على الإضافة وسحب المضاف إليه إلى المضاف وجعله من متعلقاته.

وبينت الدراسة أنّ هناك علاقة واضحة بين الدلالتين الصوتية والنحوية للحركات الإعرابية، كما أن هناك علاقة بين دلالة هذه الحركات وبين الرمز الكتابي المستخدم لها.

## المقدمة

الحمد لله رب العالمين والصلاة والسلام على سيدنا محمد خاتم الأنبياء والمرسلين وبعد:

فقد تناول علماء العربية القدماء والمحدثون الحركات الإعرابية بمزيد من البحث والدراسة، محاولين من خلال هذه الدراسات بيان العامل في إحداث الحركات على أواخر الكلم، ومبينين الدلالة النحوية، أو المعاني التي تفيدها هذه الحركات. وانقسموا في ذلك إلى فرق بين مؤيد لهذه المعاني وبين مُنْكِر لها. أمّا الدلالة الصوتية للحركات الإعرابية فلم تنل اهتماما كبيرا من جانب النحاة العرب القدماء، بل اكتفوا بإشارات بسيطة إلى هذه الدلالة، دون أن يحاولوا الربط بين هذه الدلالة وبين الدلالة النحوية لهذه الحركات. كما أنّ علماء العربية المحدثين أغفلوا الربط بين هاتين الدلالتين، إذ درسوا كل دلالة على حدة وبمعزل عن الدلالة الأخرى، دون أن يبحثوا عن الخيوط التي تربط بين هاتين الدلالتين، والتي يمكن أنْ تُفَسِر لنا سبب اختيار كل حركة من هذه الحركات لحالات إعرابية معينة ومحددة دون غيرها. وهذا ما شجّعني على هذا البحث محاولا من خلاله كشف الستار عن الدلالة الصوتية والدلالة النحوية للحركات الإعرابية وباحثا عن الخيوط المشتركة التي تربط بين هاتين الدلالتين. كما أنني سأقوم من خلال هذه الدراسة بتحديد مصطلحات الحركات الإعرابية، ومبينا السبب في تسميتها بأسمائها، والسبب في اختيار الرمز الكتابي لكل منها.

## الدلالة الصوتية للحركات الإعرابية

ذهب ابن جني إلى أن الحركات أصوات ناقصة، وأنها سميت حركات، لأنها تقلق الحرف الذي تقترن به، وتجتذبه نحو الحروف التي هي أبعاضها، فالفتحة تجذب الحرف نحو الالف، والكسرة تجذبه نحو الياء، والضمة تجذبه نحو الواو[١].

فالحركات عند ابن جني أصوات تدخل على الاصوات الصامتة فتحركها عن سكونها وتصل الصوت بالصوت الذي يليه إذْ لا يستطيع المتكلم أن ينطق بأصوات اللغة ساكنة إذا أراد وصل هذه الاصوات بعضها ببعض إلّا إذا أتبعها بالحركات التي تستخدم لوصل الكلام. وقد اوضح قطرب هذه الوظيفة الصوتية للحركات الإعرابية بقوله: «وإنّما أعربت العرب كلامها لأنّ الاسم في حال الوقف يلزمه السكون للوقف، فلو جعلوا وصله بالسكون أيضا لكان يلزمه الإسكان في الوقف والوصل، وكانوا يبطئون عند الإدراج، فلما وصلوا وأمكنهم التحريك، جعلوا التحريك معاقبا للإسكان، ليعتدل الكلام. ألا تراهم بنوا كلامهم على متحرك وساكن، ومتحركين وساكن، ولم يجمعوا بين ساكنين في حشو الكلام ولا في حشو بيت، ولا بين أربعة أحرف متحركة، لأنهم في اجتماع الساكنين يبطئون، وفي كثرة الحروف المستعجلة يستعجلون، وتذهب المهلة في كلامهم، فجعلوا الحركة عقب الإسكان.

قيل له: فهلّا لزموا حركة واحدة لأنها مجزئة لهم إذا كان الغرض إنما هو حركة تعتقب سكونا؟ فقال: لو فعلوا ذلك لضيّقوا على أنفسهم، فأرادوا الاتساع في الحركات، وألّا يحظروا على المتكلم الكلام إلّا بحركة واحدة[٢].

وفي كلام قطرب السابق إشارة واضحة إلى الوظيفة الصوتية للحركات، والتي تستخدم ـ في نظره ـ لوصل الكلام وأداء القول أداء سهلا سلسا بعيدا عن الإبطاء في الكلام والاستعجال فيه. وفي هذا الرأي بعض المبالغة إذ إنّنا نرى أصحاب اللهجات العامية، وأصحاب اللغات غير المعربة يصلون كلامهم باعتدال، ودون إبطاء ولا استعجال.

وقد أدرك علماء العربية القدماء العلاقة بين الحركات (الفتحة، والكسرة،

---

(١) ابن جني، ابو الفتح عثمان بن جني (ت ٣٩٢هـ) ، سر صناعة الإعراب تحقيق حسن هنداوي، دار القلم، دمشق، الطبعة الاولى، ١٩٨٥، ص١/ ٢٦ ـ ٢٧.

(٢) الزجاجي، ابو القاسم عبدالرحمن بن اسحق (ت ٣٣٧ هـ)، الإيضاح في علل النحو، ٧١، تحقيق الدكتور مازن المبارك، دار النفائس، بيروت، الطبعة الثالثة، ١٩٧٩م.

والضمة) وبين حروف المد (الالف، والواو، والياء)، فالحركات عندهم أبعاض هذه الحروف، قال ابن جني: «وقد أُعرِب بهذه الصورة[٣] أنفسها كما يعرب بالحركات التي هي أبعاضها[٤].

ويتسق كلام ابن جني هنا مع ما جاءت به الدراسات الصوتية الحديثة حول الطبيعة الصوتية للحركات، والتي هي عبارة عن أصوات صائتة ينطق بها المتكلم دون أن يعترض مجراها أي عائق. قال ابراهيم أنيس: «وأصوات اللين في اللغة العربية هي ما اصطلح القدماء على تسميته بالحركات من فتحة وكسرة وضمة، وكذلك ما سموه بألف المدّ، وياء المدّ، وواو المدّ[٥].

وقال الدكتور رمضان عبدالتواب: «والأصوات المتحركات في العربية الفصحى ما سمّاه نحاة العرب بالحركات، وهي الفتحة، والضمة، والكسرة، وكذلك حروف المدّ واللين كالألف في «قال، والواو في يدعو، والياء في القاضي»[٦].

ووصف كمال بشر كيفية حدوث هذه الأصوات بقوله: «هو الصوت المجهور الذي يحدث في أثناء النطق به أنْ يمَّر الهواء حرا طليقا خلال الحلق والفم دون أنْ يقف في طريقه أي عائق أو حائل ودون أن يضيق مجرى الهواء ضيقا من شأنه أن يحدث احتكاكا مسموعا[٧].

فالحركات إذن أصوات مجهورة يهتز معها الوتران الصوتيان ولا يضيق مجرى الهواء اثناء النطق بها، بحيث لا يحدث أثناء نطقها أي احتكاك مسموع. كما نرى أنّ الفرق بين الحركات (الفتحة، والكسرة، والضمة) وبين حروف المدّ واللين (الألف، والياء، والواو) ليس إلّا فرقا في كمية الصوت، أو طول الصوت، أو في الزمن الذي يستغرق في نطق هذه الأصوات، قال ابن جني: «إنك متى أشبعت ومطلت الحركة أنشأت بعدها حرفا من جنسها، وذلك قولك في إشباع حركات ضرب ونحوها: ضُوريبا، ولهذا إذا حتاج الشاعر إلى إقامة الوزن مطل الحركة، وأنشأ عنها حرفا من جنسها»[٨]. فالفرق إذن بين الحركات وبين أصوات المدّ ليس إلّا فرقا يتمثل في إشباع الحركات ومطلها مع أصوات المدّ، وتقصير الصوت واختلاسه في الحركات.

(٣) يعني بالصورة هنا حروف المدّ (الألف، والياء، والواو).
(٤) ابن جني، الخصائص، ٢/٢٩٢، تحقيق محمد علي النجار، دار الهدى للطباعة والنشر، بيروت، لبنان (بدون تاريخ).
(٥) ابراهيم أنيس، الأصوات اللغوية، مكتبة الانجلو مصرية، القاهرة، الطبعة الخامسة، ١٩٧٩م.
(٦) رمضان عبدالتواب، المدخل إلى علم اللغة ومناهج البحث اللغوي، ٤٢، مكتبة الخانجي بالقاهرة، دار الرفاعي بالرياض، الطبعة الأولى، ١٩٨٢.
(٧) كمال بشر، علم اللغة العام (الأصوات)، ٧٤ دار المعارف ـ مصر، الطبعة السابعة، ١٩٨٠.
(٨) ابن جني، الخصائص، ٢/٣١٥.

وقد وصف علماء العربية القدماء كيفية حدوث صوت الحركات، ووضع أعضاء جهاز النطق في اثناء نطقها.

قال الزجاجي: «فنسبوا الرفع كله إلى حركة الرفع لأن المتكلم بالكلمة المضمومة يرفع حنكه الأسفل إلى الأعلى ويجمع بين شفتيه، وجعل ما كان منه بغير حركة موسوما ايضا بسمة الحركة لأنها هي الأصل. والمتكلم بالكلمة المنصوبة يفتح فاه، فيبين حنكه الأسفل إلى الأعلى، فيبين للناظر إليه كأنه قد نصبه لإبانة أحدهما عن صاحبه، وأمّا الجر فإنما سمي بذلك، لأنّ معنى الجر الإضافة، وذلك أنّ الحروف الجارة تجر ما قبلها فتوصله إلى ما بعدها كقولك مررت بزيد، فالباء أوصلت مرورك إلى زيد، وكذلك المال لعبدالله، وهذا غلام زيد»[٩].

إذْ وصف الزجاجي كيفية إنتاج هذه الحركات (الضمة والفتحة والكسرة) وبين دلالتها الصوتية.

فالضمة مأخوذة من الضم، أو الرفع، ولذلك استخدم سيبويه مصطلح الرفعة للدلالة على الضمة، فقال: «وإنما حملهم على هذا أنهم انزلوا الرفعة التي في قولك: زيدٌ بمنزلة الرفعة في راء (امرُؤ)، وأما إذا كانت علامة بناء فلا تسمى إلا الضمة»[١٠].

وقال ابن السراج: «فإذا كانت الضمة إعرابا تدخل في أواخر الأسماء، والأفعال وتزول عنها سميت رفعا»[١١].

فالضمة اذن مصطلح صوتي يعني ضم الشفتين أو جمعهما في أثناء نطق صوت الضمة، والرفع كذلك يعني رفع الحنك الأسفل إلى أعلى عند نطق الضمة.

وأمّا الفتحة فهي مصطلح صوتي أطلقه علماء العربية القدماء في حالة كون الفتحة حركة بناء، أمّا في حالة كونها علامة إعراب فقد سماها سيبويه النصبة[١٢].

فالفتحة والنصبة مصطلحان صوتيان مأخوذان من الفتح والنصب، إذ إن

---

(٩) الزجاجي، الإيضاح في علل النحو، ٩٣.

(١٠) سيبويه (ت ١٨٢هـ) ، الكتاب، ٢/٢٠٤، تحقيق وشرح عبدالسلام هارون، مكتبة الخانجي، القاهرة، ١٩٨٢.

(١١) ابن السراج، أبو بكر محمد بن السري السراج (ت ٣١٦ هـ) الأصول في النحو، ١/٤٦، تحقيق عبدالمحسن الفتلي، مؤسسة الرسالة، بيروت، ١٩٨٥م.

(١٢) سيبويه، الكتاب، ٢/٢٠٤. وانظر المبرد (ت ٢٨٦هـ) المقتضب، ٤/٨٠، تحقيق محمد عبدالخالق عظيمة، عالم الكتب، بيروت، (بدون تاريخ).

المتكلم عندما ينطق بالكلمة المنصوبة يفتح فاه، فيبين حنكه الأسفل من الأعلى فيظهر للناظر إليه كأنه قد نصبه لإبانة أحدهما عن الاخر[١٣].

والكسرة كان يطلق عليها اسم الجرة إذا كانت حركة إعراب[١٤].
ومصطلح الجرة مأخوذ من الجرّ، ويعني هذا المصطلح ـ عند علماء العربية القدماء الإضافة، وذلك أن الحروف الجارة تجر ما قبلها فتوصله إلى ما بعدها، كقولك: مررت بزيدٍ، فالباء أوصلت مرورك إلى زيد.

ومصطلح الكسرة أو الخفضة يعني انخفاض الحنك الأسفل عند النطق بالصوت المجرور أو المكسور، وميله إلى أحد الجانبين[١٦].

ونتبين مما سبق أن الحركات الإعرابية الثلاث (الضمة، والفتحة، والكسرة) مصطلحات صوتية تصف حركة الشفتين والحنك الاسفل عند نطق هذه الحركات.
وذهب بعض علماء العربية القدماء إلى أنّ السكون حركة إعرابية تستعمل علامة للجزم، قال أبو علي النحوي: «والحركات الظاهرة التي تكون للإعراب، الرفع، والنصب، والجر، والسكون ـ هو الجزم ـ نحو: لم يذهب»[١٧].
والصحيح أنّ السكون ليست حركة وإنما هي علامة على عدم وجود الحركة، أو على سلب الحركة[١٨].

ويتفق هذا القول مع رأي علماء اللغة المحدثين، يقول الدكتور كمال بشر: «وأمّا السكون أو ظاهرة الوقف في اللغة العربية فهي في حقيقة الأمر ليست حركة على المستوى الصوتي لها، لأن الحركة أو الصوت شيء ينطق ويسمع، لذلك فإن السكون من الناحية المنطقية الصرفية خال من خواص الأصوات وصفاتها، فنقول إن السكون لا يلفظ به ولا وجود له من الناحية الفعلية أو هو من وجهة نظر معينة عدم الصوت، أي عدم الحركة[١٩].

(١٣) ابن الحاجب النحوي (ت ٦٤٦هـ) الإيضاح في شرح المفصل، ٢/٩٣، تحقيق موسى العلايلي، مطبعة العاني، بغداد، (بدون تاريخ).
(١٤) سيبويه، الكتاب، ٢/٢٠٤.
(١٥) سيبويه، الكتاب، ٢/٢٠٤.
(١٦) ابن الحاجب النحوي، الإيضاح في شرح المفصل، ٢/٩٣.
(١٧) ابو علي النحوي (ت ٣٧٧هـ) المسائل العسكريات في النحو العربي، ١٤٥، تحقيق علي جابر المنصوري، مطبعة الجامعة، بغداد، الطبعة الثانية، ١٩٨٢م.
(١٨) انظر: خالد الأزهري (ت ٩٠٥هـ) شرح التصريح على التوضيح، ٢/٣٧٦، دار احياء الكتب العربية، القاهرة، (بدون تاريخ). ابن يعيش (ت ٦٤٣هـ) شرح المفصل، ٩/٦٧، عالم الكتب، بيروت، ومكتبة المتنبي، القاهرة، (بدون تاريخ).
(١٩) كمال بشر، دراسات في علم اللغة، ١٧٩.

ونستنتج مما سبق أن الحركات الإعرابية ثلاث فقط، هي: الضمة، والفتحة، والكسرة. وهي عبارة عن مصطلحات صوتية، تصف حركة الشفتين والحنك الأسفل عند نطق هذه الاصوات، وأنّ هذه الحركات تؤدي وظيفة صوتية وهي وصل الكلام، إذ لا يمكن للانسان أن ينطق أصوات العربية صامتة، وأن يصلها بغيرها إلّا بهذه الحركات. ثم استعار النحاة العرب هذه المصطلحات الصوتية للدلالة على وظيفة نحوية تؤديها الحركات في آخر الكلمة التي تقع عليها، وهي الإعراب والإبانة عن المعاني.

## الدلالة النحوية للحركات الإعرابية

ذهب النحاة العرب القدماء ما عدا قطربا إلى أنّ الحركات الإعرابية تنبىء عن المعاني النحوية التي تعتور الكلام، فالضمة علم الفاعلية، والفتحة علم المفعولية، والكسرة علم الإضافة.

قال الزجاجي: فإن قال: فقد ذكرت أنّ الإعراب داخل في الكلام فما الذي دعا إليه واحتج إليه من أجله؟

الجواب أنْ يقال: إن الاسماء لما كانت تعتورها المعاني فتكون فاعلة، ومفعولة، ومضافة، ومضافة إليها، ولم تكن في صورها وأبنيتها أدلة على هذه المعاني، بل كانت مشتركة جعلت حركات الإعراب فيها تنبىء عن هذه المعاني، فقالوا ضرب زيد عمرا، فدلوا برفع زيد على أنّ الفعل له، وبنصب عمرو على أنّ الفعل واقع به، وقالوا ضُربَ زيدٌ فدلوا بتغيير أول الفعل ورفع زيد على أن الفعل ما لم يسم فاعله وأن المفعولَ قد ناب منابه. وقالوا: هذا غلام زيد فدلوا بخفض زيد على إضافة الغلام إليه، وكذلك سائر المعاني جعلوا هذه الحركات دلائل عليها، ليتسعوا في كلامهم ويقدموا الفاعل إن أرادوا ذلك، أو المفعول عند الحاجة الى تقديمه، وتكون الحركات دالة على المعاني»[٢٠].

وقال ابن فارس: «من العلوم الجليلة التي اختصت بها العرب ـ الإعراب الذي هو الفارق بين المعاني المتكافئة في اللفظ، وبه يُعرَفُ الخبر الذي هو أصل الكلام، ولولاه ما ميز فاعل من مفعول، ولا مضاف من منعوت ولا تعجب من استفهام، ولا صدر من مصدر، ولا نعت من تأكيد»[٢١].

(٢٠) الزجاجي، الإيضاح في علل النحو، ٦٩ ـ ٧٠.

(٢١) ابن فارس، ابو الحسين، أحمد بن فارس بن زكريا (ت ٣٩٥هـ) الصاحبي، ٧٦، تحقيق السيد أحمد صقر، مطبعة البابي الحلبي وشركاه، القاهرة.

ونحن نؤيد النحاة العرب القدماء في بعض ما قالوه هنا، ونخالفهم في أمور أخرى. نؤيدهم في أن الحركات الإعرابية علامات يميز بها بين المعاني المتكافئة، كالتمييز بين الاستفهام والتعجب، والتمييز بين المضاف والمنعوت، وبين النعت والتأكيد، ولكنها ليست هي الوسيلة الوحيدة للتمييز بين هذه المعاني، فالقرائن الأخرى، كالسياق، والمطابقة والرتبة والتنغيم. تسهم كذلك في التمييز بين هذه المعاني[٢٢].

وأمّا قولهم إنّ الضمة علم الفاعلية، وإنّ الفتحة علم المفعولية، وإن الكسرة علم الإضافة، فنرى أنّ هذا التعميم ينقصه الاستقراء التام، والربط الدقيق بين الأبواب النحوية التي تجمعها كل حركة من هذه الحركات. فالضمة ليست علامة للفاعل وحده، وإنما هي علامة للمبتدأ والخبر ولنائب الفاعل، ولاسم كان وأخواتها، وخبر إنّ وأخواتها. وما العلاقة هنا بين معنى الفاعلية وبين معاني الأبواب الأخرى؟ وأظن هنا أنّ التباين بين هذه المعاني واضح، فالفاعلية تدل على من فعل الفعل، او تلبس الفاعل بالفعل. وأمّا المبتدأ فهو موضوع الكلام، والخبر فهو الجزء الذي تتم به الفائدة، وأمّا نائب الفاعل فهو يتضمن معنى المفعولية وأن اسم كان وأخواتها، وخبر إن واخواتها فقد كان الاول مبتدأ، والثاني خبرا قبل دخول كان أو إحدى أخواتها، أو دخول إن أو إحدى أخواتها عليها[٢٣].

كما أنّ الفتحة كذلك ليست علامة للمفعول به فقط، بل هي علامة للمفاعيل الأخرى، المفعول المطلق، والمفعول له والمفعول فيه، والمفعول معه. وعلامة للحال والتمييز والمستثنى المنصوب، وخبر كان وأخواتها، واسم إن وأخواتها. وما العلاقة هنا بين المفعول به وبين هذه الأبواب النحوية الأخرى التي تجمعها علامة النصب (الفتحة)؟ وأظن أنّ التباين واضح بين دلالة المفعول به من جهة، وبين دلالة المفعول المطلق، أو المفعول لاجله، أو المفعول معه، أو الحال، أو التمييز، أو أي اسم آخر من المنصوبات.

اذن فما الذي جعل العرب يختارون الضمة علامة للفاعل، والأبواب النحوية الأخرى التي شبهت بالفاعل كاسم كان وأخواتها، وخبر إن وأخواتها، ونائب الفاعل، والمبتدأ والخبر؟ ويختارون الفتحة علامة للمفعول به وأشباه المفاعيل وبقية المنصوبات؟ ويختارون الكسرة علامة للمضاف إليه والاسم المسبوق بحرف الجر؟

---

(٢٢) انظر: تمام حسان، اللغة العربية معناها ومبناها، ١٩١ ـ ٢٣٩. الهيئة المصرية العامة للكتاب، القاهرة، ١٩٧٩م.

(٢٣) انظر ابن هشام (ت ٧٦١ هـ) أوضح المسالك، ج١/١٦٣، تحقيق محمد محي الدين عبدالحميد، دار احياء التراث العربي، بيروت لبنان، الطبعة الخامسة، ١٩٦٦م.

وأظنّ هنا أن الإنسان العربي القديم الذي تكلّم العربية معربة، كان يعرف لماذا رفع الفاعل وما أُلحِق به؟ ولماذا نَصب المفعول به وما أُلحِق به؟ ولماذا كسر المضاف إليه والاسم المسبوق بحرف الجر؟ كما أنّه كان يدرك العلاقة بين كل حركة من الحركات الإعرابية وبين الأبواب النحوية التي استعيرت إليها. وسأطرح رأيي في هذه القضية بعد عرض آراء المحدثين في هذه المسألة.

وأمّا قطرب من القدماء فقد كان يرى أنّه ليس هناك أيّ معنى دلالي للحركات الإعرابية، وإنّما هي أصوات تستخدم لوصل الكلام، فقال: «إنّما أعربت العرب كلامها، لأن الاسم في حال الوقف يلزمه السكون للوقف، فلو جعلوا وصله بالسكون ايضا لكان يلزمه الإسكان في الوقف والوصل، وكانوا يبطئون عند الإدراج، فلما وصلوا وأمكنهم التحريك جعلوا التحريك معاقبا للإسكان ليعتدل الكلام»[٢٤]. فالحركات عند قطرب ليست لها أي وظيفة نحوية أو دلالية، وانما تؤدي وظيفة صوتية فحسب وهي وصل الكلام، إذ لا يستطيع المتكلم وصل كلامه إلا باستخدام هذه الحركات.

ونحن لا نؤيد قطربا في هذا الرأي. فالحركات الإعرابية تؤدي وظائف دلالية ونحوية كما تؤدي وظيفة صوتية. وليس هناك تعارض بين دلالتها النحوية ودلالتها الصوتية.

وذهب علماء العربية المحدثون مذهبين في دلالة الحركات الإعرابية، فبعضهم يقول: ليس للحركات الإعرابية أي مدلول على المعنى، وأصحاب هذا الرأي تأثروا برأي قطرب، ويمثل هذا الفريق ابراهيم أنيس.

إذْ يرى ابراهيم أنيس أنّ حركات الإعراب ليست دلائل على المعاني كما يظن النحاة، وإنما هي أصوات تستخدم لوصل الكلام، والتخلص من الساكنين، حيث يقول: «فليست حركات الإعراب في رأيي عنصرا من عناصر البنية في الكلمات، وليست دلائل على المعاني كما يظن النحاة بل إن الاصل في كل كلمة هو سكون اخرها، سواء في هذا ما يسمى بالمبنى أو المعرب، إذ يُوقَف على كليهما بالسكون وتبقى مع هذا أو رغم هذا واضحة الصيغة، لم تفقد من معالمها شيئا.

أمّا الذي يحدد معاني الفاعلية أو المفعولية ونحو ذلك مما عرض له أصحاب الإعراب فمرجعه أمران: أولهما نظام الجملة العربية والموضع الخاص لكل من هذه المعاني اللغوية في الجملة، وثانيهما ما يحيط بالكلام من ظروف وملابسات»[٢٥].

(٢٤) الزجاجي، الإيضاح في علل النحو، ٧١.

(٢٥) ابراهيم انيس، من أسرار اللغة، ٢٤٢ ـ ٢٤٣، مكتبة الانجلو المصرية القاهرة، الطبعة السادسة، ١٩٧٨.

فالحركات الإعرابية عند ابراهيم أنيس تؤدي وظيفة صوتية فقط، وهي وصل الكلام، والتخلص من الساكنين. أمّا التمييز بين المعاني فمرده عنده إلى نظام الجملة العربية، وإلى السياق الذي يرد فيه الكلام. ونحن لا نختلف مع الدكتور ابراهيم انيس في أنّ الحركات الإعرابية تؤدي وظيفة ضوتية وهي وصل الكلام، وهذه الوظيفة لا تتعارض مع وظيفتها النحوية الأخرى وهي الدلالة على المعاني النحوية، إذ إنّ هذه الحركات تسهم مع السياق ونظام الجملة والقرائن الاخرى في الدلالة على المعاني. إذ يستطيع الانسان من خلال سماعه للكلمات المعربة من خلال حركاتها أن يدرك معناها دون أن يعرف السياق الذي قيلت فيه الجملة، ودون أن ينظر إلى نظام الجملة. فجملة: ضرب زيدا عمرو، يدرك السامع من خلالها أنّ الفاعل هو عمرو، وأن المفعول هو زيد من خلال الحركات، ومن غير أن يعرف الظروف والملابسات التي قيلت فيها الجملة.

وذهب ابراهيم مصطفى إلى أنّ الضمة علم الإسناد ودليل أنّ الكلمة يُتحَدث عنها، وإلى أنّ الكسرة علم الإضافة سواء أكانت بحرف أو بغير حرف، وأن الفتحة ليست بعلم على الإعراب، ولكنها الحركة الخفيفة المستحبة التي يحب العرب أنْ يختموا بها كلماتهم ما لم يلفتهم عنها لافت فهي بمنزلة السكون في لغتنا الدارجة[٢٦].

ونحن نرى أنّ ابراهيم مصطفى متأثر بالنحاة القدماء في قوله إنّ الضمة علم الإسناد، وإنّ الكسرة علم الإضافة، فهو لم يأت بجديد في هذا القول. ولكن الشيء الجديد الذي جاء به هو قوله إن الفتحة ليست بعلم على الإعراب، ولكنها الحركة الخفيفة المستحبة لدى العرب لينهوا بها كلماتهم. إذ إننا نوافقه على ان الفتحة حركة خفيفة، وهي أخفّ الحركات من الناحية الصوتية، ولكننا لا نوافقه على أنّ الفتحة ليس لها دلالة على المعنى، إذ إن الفتحة تظهر دلالتها واضحة في الاساليب الإفصاحية العربية، فهي تنقل الجملة من باب نحويّ إلى باب نحويّ اخر، كما هو في الجمل التالية:

١ـ نحن العربُ المخلصون ـ نحن العربَ!
٢ـ هو الأسدُ ـ الاسدَ!
٣ـ هو الجدُّ ـ الجدَ![٢٧].

والجمل في حالة الرفع في العمود الأول جمل خبرية، أمّا الجمل في العمود الثاني

(٢٦) ابراهيم مصطفى، إحياء النحو، ٤٥ ـ لجنة التاليف والترجمة والنشر، القاهرة، ١٩٥٩م.
(٢٧) خليل عمايرة، في التحليل اللغوي، ٨١، مكتبة المنار، الزرقاء، الطبعة الاولى، ١٩٨٧م.

فهي جُمَلٌ إفصاحية تأثرية، إذ إنّ الفتحة نقلتها من باب الإخبار الى باب الإفصاح والتأثر.

وتابع الدكتور مهدي المخزومي ابراهيم مصطفى في قوله: إنّ الضمة علم الإسناد، وإنّ الكسرة علم الإضافة، وإن الفتحة أخفّ الحركات، وليس لها أيّ دلالة على المعنى، فالرفع حالة إعرابية تعرض للكلمة حين تقع مسندا إليه، أو تابعا لمسند إليه، وعلامته الدالة عليه هي الضمة، فالضمة هي الحركة التي يشار بها إلى كون الكلمة مسندا إليه او تابعا لمسند إليه، وليس في العربية غير الضمة رمز للإسناد،أمّا الواو فهي في الأسماء الخمسة مثلا ليست إلا ضمة ممطولة، أرادت العربية مطلها لغرض خاص، وذلك هو تكثير الكلمة[٢٨].

والخفض حالة إعرابية تعرض للكلمة حين يضاف إليها وعلامة الخفض الدالة عليه هي الكسرة، فالكسرة هي الحركة التي ترمز إلى كون الكلمة مضافا إليها، أو تابعا للمضاف إليه.

والنصب حالة إعرابية تعرض للكلمة حين لا تكون مسندا إليه ولا مضافا إليه، فالفتحة هي الحركة الخفيفة التي يستريح إليها العرب حين يريدون إلى تحريك اخر كلمة حين لا تدخل في نطاق إسناد ولا إضافة، ولا تحمل أي معنى إعرابي[٢٩].

وتبين لنا مما سبق أنّ المخزومي يوافق ابراهيم مصطفى في كل ما جاء به حول دلالة الحركات الإعرابية. ونحن نرى أنّ هذه الحركات أصوات تلحق الحروف والكلمات للدلالة على معان نحوية كما أوضحنا من قبل.

وأمّا الفريق الثاني من علماء اللغة المعاصرين فهم يرون رأي جمهور علماء العربية القدماء، وهو أنّ الحركات الإعرابية دلائل على المعاني، وبها يميز بين المعاني النحوية، وسنعرض لرأيين من آراء المعاصرين في هذه المسألة رأي للدكتور رمضان عبدالتواب، ورأي للمستشرق الألماني برجيشستراسر.

إذ بيّن عبدالتواب أنّ الحركات في العربية دوال على المعاني من الفاعلية والمفعولية وغيرها، ولم تكن حركات وصل بين الكلمات فحسب، ودلّل على ذلك بما يلي:

---

(٢٨) مهدي المخزومي، في النحو العربي ـ قواعد وتطبيق على المنهج العلمي الحديث، ٦٦، شركة مصطفى بابي الحلبي، واولاده بمصر، الطبعة الثانية، ١٩٨٦م.

(٢٩) مهدي المخزومي، في النحو العربي: قواعد وتطبيق على المنهج العلمي الحديث، ص٦٨، ٧٠، ٧١.

١ـ وجود الإعراب كاملا في اللغات السامية القديمة، كالأكادية التي تشمل البابلية والأشورية في عصورها القديمة، إذ إن قانون حمورابي (١٧٩٢ ـ ١٧٥٠ ق م). المدون باللغة البابلية القديمة يوجد فيه الإعراب كما هو في العربية الفصحى تماما، فالفاعل مرفوع، والمفعول منصوب، وعلامة الرفع الضمة، وعلامة النصب الفتحة، وعلامة الجر الكسرة تماما كما في العربية، كما أنّ هذه الحركات لا تقتصر على المفرد فقط، بل نجد الاسماء الستة والمثنى، وجمع المذكر السالم يعرب كما تعرب هذه الأسماء في العربية.

٢ـ القرآن الكريم الذي وصل إلينا متواترا بالرواية الشفوية الموثوق بها جيلا بعد جيل وصل إلينا معربا، ولا نظن أحدا يعتقد أنّ النبي (ﷺ) كان لا يحرك أواخر الكلمات في تلاوته لنصّ القرآن الكريم إلا حيث ضرورة وصل الكلمات.

٣ـ الرسم القرآني الذي نقل إلينا متواترا يؤيد وجوب الإعراب في العربية الفصحى، وأنه ليس من اختراع النحاة وإلّا فكيف نفسّر وجود الألف في الخط العثماني في حالة المنصوب المنون.

٤ـ الأخبار والروايات التي وصلت إلينا تدل على فطنة العلماء في الصدر الأول إلى هذه الحركات ومدلولها، وعيبهم من يحيد عنها ممن فسدت ألسنتهم بمخالطتهم الأعاجم.[٣٠]

إذ يرى عبدالتواب أن الإعراب في العربية ظاهرة قديمة وأصيلة، وليست من اختراع النحاة، وأن الحركات دوال على المعاني، فالضمة تدل على الفاعلية، والكسرة تدل على الإضافة، والفتحة تدل على المفعولية.

وذهب المستشرق الألماني برجشستراسر إلى أن ظاهرة الإعراب ظاهرة سامية قديمة، تشترك فيه العربية، والأكادية، وفي بعض الحبشية، وأنّ حركاته قد ارتبطت بمعانٍ تدل عليها، فالفتحة مثلا علامة الظرفية كما في: تحت وقبل وبعد[٣١].

ونرى في كلام برجشستراسر اعترافا بوجود الإعراب في اللغة العربية وبدلالة الحركات الإعرابية على المعاني النحوية التي اقترنت بها.

وبعد هذا العرض لآراء القدماء والمحدثين في دلالة الحركات الإعرابية فلا بدّ لي من عرض رأيي الخاص في هذه القضية، إذ إنّني أرى أنّ الحركات هي في الأصل

(٣٠) انظر: رمضان عبدالتواب، فصول في فقه العربية ٣٨٢ ـ ٣٨٦، مكتبة الخانجي بالقاهرة، الطبعة الثالثة، ١٩٨٧م.

(٣١) انظر: برجشستراسر، التطور النحوللغة العربية، ١١٦ ـ ١٢١، إخراج رمضان عبدالتواب، مكتبة الخانجي بالقاهرة، دار الرفاعي بالرياض.

عبارة عن أصوات تلحق الأصوات الصامتة فتحركها عن سكونها، وأن هذه الأصوات تؤدي وظيفتين: وظيفة صوتية، ووظيفة نحوية.

فالوظيفة الصوتية للحركات تتمثل في وصل الكلام، إذ إنّ الأصل في أصوات العربية الصامتة أصوات ساكنة، ولما كان الانسان لا يستطيع نطق هذه الأصوات أو وصلها ساكنة فقد استعان بهذه الحركات، التي تستخدم لوصل الكلام في نظام صوتي محكم لا يسمح الابتداء بساكن ولا يجمع بين ساكنين، ولا يجمع بين أربع حركات في كلمة واحدة.

كما استعار العرب الحركات لأداء وظائف نحوية إلى جانب وظيفتها الصوتية. فليس بعيداً أنّ العرب استخدموا الضمة للدلالة على التضام او التلازم بين ركني الجملة الأساسيين، المسند والمسند اليه، أي المبتدأ والخبر في الجملة الاسمية، والفاعل في الجملة الفعلية، وكذلك ما يقوم مقام الفاعل، كنائب الفاعل، أو ما شبه بالفاعل كاسم كان وأخواتها وخبر إن وأخواتها[٣٢]. إذ إن المتبدأ والخبر والفعل والفاعل بمثابة الشيء الواحد، لا يستغني أحدهما عن الاخر، فهما متضامان متلازمان لا ينفك أحدهما عن الاخر، وإذا ذُكِر أحدهما فلا بدّ من ذكر الاخر أو تقديره[٣٣]. فالمتكلم عندما ينطق صوت الضمة يضمّ كلا من شفتيه إلى الأخرى، ولا يمكن إنتاج هذا الصوت إلا بالتضام بين الشفتين، كما أنّه في ذكر المسند والمسند إليه تضام، إذ يضمّ كلاّ منهما إلى الآخر، ولا يقوم أحدهما إلا بضم الآخر إليه. قال ابن الحاجب النحوي: «وإنما قيل لعلَم الفاعل رفع، لأنك إذا ضممت الشفتين لإخراج هذه الحركة ارتفعتا عن مكانهما، فالرفع من لوازم مثل هذا الضمّ وتوابعه، فسمي حركة البناء ضما وحركة الاعراب رفعا، لان دلالة الحركة على المعنى تابعة لثبوت نفس الحركة أولا»[٣٤]، ولذا نرى أنّ هناك علاقة بين الدلالتين الصوتية والنحوية للضمة، إذ إنّ الضمة يصاحبها ضم الشفتين ورفعهما عن مكانهما، كما أنّه يوجد تضام وتلازم بين المسند والمسند إليه في الجملة، فكل منهما لا يقوم بنفسه إلاّ إذا ذُكر الآخر أو قُدّر.

كما أنّ الفتحة ربما تكون علامة تركيز على المعنى الجديد الذي تضيفه

(٣٢) انظر: ابن هشام الانصاري (ت ٧٦١هـ) أوضح المسالك ج١/١٦٣.

(٣٣) انظر: الأنباري، أبو البركات، كمال الدين (ت ٥٧٧هـ) الأنصاف في مسائل الخلاف، ١/ ٤٤ ـ ٤٥، ٧٩، تحقيق محمد محي الدين عبدالحميد، دار الفكر، بدون تاريخ.

(٣٤) ابن الحاجب النحوي (ت ٦٤٦هـ) الكافية، ١/ ٢٤،. شرح الأستراباذي، دار الكتب العلمية، بيروت/ لبنان، الطبعة الثالثة، ١٩٨٢.

الفضلات إلى ركني الجملة الأساسيين، إذ إنّك كلما أضفت شيئا إلى الجملة، أضفت اليها معنى جديدا. قال الجرجاني: «وكلما أضفت شيئا صار المعنى غير الذي كان»[٣٥].

فالمتكلم عندما ينطق صوت الفتحة، فانه يفتح شفتيه وينتصب حنكه العلوي على الحنك السفلي، أو يرتكز عليه، فالارتكاز الناتج عند انتصاب الحنك العلوي على الحنك السفلي يصاحبه ارتكاز على المعنى الجديد الذي تضيفه الكلمة المنصوبة إلى معنى الجملة السابق، فدلالة الحركة على المعنى تابعة لثبوت نفس الحركة[٣٥].

ولذا نرى أن هناك علاقة بين الدلالتين الصوتية والنحوية للفتحة أو النصبة، فالدلالة الصوتية لها تتمثل في فتح الشفتين وانتصاب الحنك العلوي عل الحنك السفلي وارتكازه عليه اثناء نطق هذا الصوت، والدلالة النحوية تتمثل في التركيز على المعنى الجديد الذي تضيفه الكلمة إلى الجملة عند نصبها والارتكاز عليها.

وقد تكون الخفضة أو الجرة أو الكسرة علامة للمضاف إليه، لأنك عندما تضيف الكلمة إلى الأخرى كأنك تجرها إليها. فعندما تقول: كتابُ محمدٍ، فكلمة «محمد» هنا جرت لإضافة كلمة «كتاب» إليها. وكأنك جررت أو سحبت المضاف إليه إلى المضاف، وكذلك فأنت عندما تنطق صوت الكسرة فانك تجر الحنك السفلي إلى أسفل. قال ابن الحاجب: «وأما جر الفك السفلي إلى اسفل وخفضه فهو ككسر الشيء إذ إنّ المكسور يسقط ويهوي إلى أسفل، فسمي حركة الإعراب جرا وخفضا»[٣٦]. وكذلك فالمضاف إليه تجره إلى المضاف عند الإضافة.

## العلاقة بين الدلالة الصوتية والرمز الكتابي للحركات

مرت كتابة الحركات في اللغة العربية في مرحلتين: المرحلة الأولى كانت على شكل نقط تخالف لون المداد الذي كتب به القران، إذ كانت الضمة على شكل نقطة توضع إلى جانب الحرف، والفتحة نقطة فوق الحرف، والكسرة نقطة تحت الحرف. وتشير معظم الروايات إلى أن أبا الاسود الدؤلي هو أول من ابتكر هذه الرموز الكتابية للحركات لضبط آي الذكر الحكيم «قال أبو عبيدة معمر بن المثني وغيره أخذ أبو

(٣٥) الجرجاني، عبدالقاهر (ت ٤٧١ ـ ٤٧٤هـ) دلائل الإعجاز، ٤١١، نشر وتحقيق محمد رشيد رضا، مكتبة ومطبعة محمد علي صبيح واولاد.، مصر، ط٦، ١٩٦٠م.

(٣٦) انظر: ابن الحاجب النحوي، الكافية في النحو، ١/ ٢٤. (٥) ابن الحاجب، الكافية في النحو، ١/ ٢٤، وانظر: الفيروزابادي (ت ٨١٦هـ) . القاموس المحيط، مادة (كسر) . ٤/ ٣٧، تحقيق عبدالعليم الطحاوي، مطبعة حكومة الكويت. وابن فارس (ت ٣٩٥هـ)، مقاييس اللغة (كسر)، ٥/ ٨٠، تحقيق عبدالسلام هارون، مطبعة مصطفى البابي الحلبي واولاده بمصر، الطبعة الثانية ١٩٧٠.

الأسود الدؤلي النحو عن علي بن أبي طالب رضي الله عنه، وروي أيضا أنّ زياد بن أبيه بعث إلى أبي الأسود الدؤلي، وقال له: يا أبا الأسود إن هذه الحمراء قد كثرت وأفسدت من ألسن العرب، فلو وضعت لهم شيئا يصلح به الناس ويعرب به كتاب الله، فأبى أبو الأسود، وكره إجابة زياد إلى ما سأل، فوجه زياد رجلاً وقال له: اقعد على طريق أبي الأسود، فإذا مرّ بك فاقرأ شيئا من القران، وتعمّد اللحن فيه، فقعد ذلك الرجل على طريق أبي الأسود، فلما مرّ به رفع صوته وقرأ ﴿إنّ الله بريٌء من المشركين ورسولِه﴾ بكسر اللام فاستبعد أبو الأسود ذلك، وقال عزّ وجه الله تعالى أن يبرأ من رسوله، ورجع من فوره إلى زياد فقال: يا هذا أجبتك إلى ما سألت، ورأيت أن أبدأ بإعراب القران، فابعث إليّ ثلاثين رجلا، فأحضرهم زياد، فاختار منهم أبو الأسود عشرة، ثم ما زال يختارهم، حتى اختار منهم رجلا من عبد القيس فقال له: خذ المصحف وصبغا يخالف لون المداد فإذا فتحت شفتي فانقط واحدة فوق الحرف، وإذا ضممتهما فاجعل النقطة إلى جانب الحرف، وإذا كسرتهما فاجعل النقطة في أسفله، فإنْ اتبعت شيئا منهما غنة فانقط نقطتين، فابتدأ بالمصحف حتى أتى على آخره، ثم وضع المختصر المنسوب إليه بعد ذلك»[٣٧].

ونرى أنّ هذه الرموز الكتابية التي ابتكرها أبو الأسود للحركات الإعرابية ليس لها أي علاقة بدلالتها الصوتية، فالشيء الوحيد الذي يميز الضمة هو وجود النقطة إلى جانب الحرف، والذي يميز الفتحة هو وجود النقطة فوق الحرف، والذي يميز الكسرة وجود النقطة تحت الحرف، وهذا مما جعل الخليل بن أحمد الفراهيدي يُفَكِّرَ بابتكار رموز جديدة للحركات ،وحي شكلُها بدلالتها الصوتية، فهداه حسه الصوتي ودرايته اللغوية إلى الرمز ا حالي الذي نستخدمه اليوم لهذه الحركات. قال الداني: «وقال ابو الحسن بن كيسان، قال محمد بن يزيد الشكل الذي في الكتب من عمل الخليل، وهو مأخوذ من صور الحروف، فالضمة واو صغيرة الصورة في أعلى الحرف لئلا تلتبس بالواو المكتوبة، والكسرة ياء تحت الحرف، والفتحة ألف مبطوحة فوق الحروف»[٣٨].

إذ أدرك الخليل العلاقة بين الحركات وبين أصوات المدّ واللين والواو والألف والياء، فالضمة واو صغيرة، والكسرة ياء صغيرة، والفتحة الف صغيرة، وهذا ما عبّر عنه ابن جني بقوله: «اعلم أن الحركات أبعاض حروف المدّ واللين وهي الألف

(٣٧) الأنباري، أبو البركات (ت ٥٧٧هـ). نزهة الألباء في طبقات الأدباء ٢١، تحقيق ابراهيم السامرائي، مكتبة المنار بالزرقاء، ط ٣، ١٩٨٥.
وانظر: ابو الطيب اللغوي (ت٣٥١هـ)، مراتب النحويين، ٢٩، تحقيق محمد ابو الفضل ابراهيم، دار نهضة مصر للطباعة والنشر، ١٩٧٤.

(٣٨) الداني، أبو عمرو عثمان بن سعيد (ت ٤٤٤هـ)، المحكم في نقط المصاحف، ٧، تحقيق عزة حسن، دار الفكر.

والياء والواو»[٣٩].

فإدراك الخليل للعلاقة بين الحركات وأصوات المدّ جعلته يتخذ من الرسم الحالي رمزاً للحركات يوحي به إلى العلاقة بين الرمز وبين الصوت المنطوق، فشكل الضمة (و) يشير الى تدور الشفتين عند نطق هذا الصوت، وشكل الفتحة (ـَ) يشير إلى فتح الشفتين وانفراجهما عند نطق صوتها، وشكل الكسرة (ـِ) تحت الحرف يشير الى كسر الحنك السفلي عند نطق هذا الصوت.

وفي ضوء ما سبق يمكن القول إن هناك علاقة وثيقة بين الحركات الإعرابية، وبين دلالتها الصوتية ودلالتها النحوية من جهة، كما أن هناك علاقة وثيقة بين الدلالة الصوتية للحركات وبين الرمز الكتابي المستخدم لها من جهة أخرى.

(٣٩) ابن جني، سر صناعة الإعراب، ١/١٧.